

2026/36

الجمهورية التونسية

باردو في 2026/5/12

مجلس نواب الشعب

جهة المبادرة : كتلة لينتصر الشعب

واردات عدد .....
09 جوان 2026
مكتب ضبط النواب الشعب مكتب الضبط المركزي

مقترح قانون لتنظيم العمل الحر ووسائل الدفع الإلكتروني في تونس

2026/36

## الباب الاول: الأحكام العامة

### الفصل 1

العمل الحر: هو أي نشاط اقتصادي يتم تنفيذه عن بُعد من قبل فرد أو مجموعة أفراد على الإنترنت لتقديم خدمات أو منتجات، سواء كانت رقمية أو غير رقمية، دون وجود علاقة عمل دائمة مع صاحب العمل. ويشمل ذلك جميع الأنشطة التي يمكن تنفيذها بشكل مستقل، مثل البرمجة، التصميم، الترجمة، الاستشارات، وإنتاج المحتوى المستقل: هو شخص طبيعي أو اعتباري يمارس العمل الحر كوسيلة لكسب الدخل بشكل مستقل، إما كمصدر رئيسي أو إضافي، من خلال تقديم خدمات أو منتجات عبر الإنترنت، دون الالتزام بعقد دائم أو علاقة عمل ثابتة مع جهة واحدة".

منصات الدفع الإلكتروني: هي خدمات أو أنظمة تتيح تحويل الأموال إلكترونياً عبر الإنترنت، مثل 'باي بال'، 'سكريبل'، 'بنك فون'، منصات الدفع عبر الهواتف الذكية، بالإضافة إلى منصات الدفع المرتبطة بالعملة الرقمية مثل 'بيتكوين' أو غيرها من الوسائل المشروعة

الحساب المصرفي المخصص: الحساب المصرفي المخصص هو حساب مصرفي يُفتح بشكل منفصل لاستلام وإدارة الأموال المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية للأفراد أو الكيانات المستقلة التي تمارس العمل الحر. ويشمل الحسابات البنكية التقليدية والحسابات المخصصة عبر منصات الدفع الإلكتروني المرحلة الانتقالية: فترة زمنية محددة لتنفيذ قيود مرحلية تضمن الانتقال المنظم نحو الانفتاح الكامل". المقترح: "المرحلة الانتقالية هي فترة زمنية محددة، لا تقل عن خمس سنوات، تهدف إلى تطبيق قيود مرحلية على عمليات الدفع الإلكتروني والتحويلات المالية، مع توفير إطار تدريجي يسمح بانتقال سلس نحو بيئة قانونية وتشريعية مفتوحة، تستهدف تحقيق التوازن بين حماية الاقتصاد الوطني والانفتاح على الأسواق الدولية

### الفصل 2

يعترف بالعمل الحر كمصدر مشروع للدخل في تونس، وتلتزم الدولة بتنظيمه ودعمه.

### الفصل 3:

تُعتبر منصات الدفع الإلكتروني وسائل قانونية لتحويل الأموال، مع فرض قيود مرحلية على عمليات التحويل والسحب خلال فترة انتقالية مدتها خمس سنوات.

### الفصل 4:

يُمنع أي تقييد تقني أو مالي على استخدام منصات الدفع الإلكتروني بعد انتهاء المرحلة الانتقالية.

## الباب الثاني : التزامات الدولة

### الفصل 5:

تلتزم الدولة بما يلي:

- تسهيل الاتفاقيات مع منصات الدفع الدولية لتمكين المواطنين من فتح حسابات.
- إنشاء سجل وطني للمستقلين وتوفير شهادات تسجيل قانونية.
- تقديم حوافز ضريبية لتشجيع العمل الحر.
- تطوير بدائل محلية لمنصات الدفع الإلكتروني.
- توفير برامج تدريبية لبناء المهارات الرقمية للمستقلين.

### الفصل 6:

تقوم الدولة بإنشاء بوابة إلكترونية تربط المستقلين بالبنوك ومنصات الدفع لتسهيل العمليات الإدارية.

## الباب الثالث : التزامات المستقلين

### الفصل 7:

يلتزم المستقلون بـ:

- التصريح السنوي بدخلهم الناتج عن العمل الحر.
- فتح حساب مصرفي مخصص لاستلام الأموال.
- الالتزام بدفع الضرائب وفق النسب المقررة.
- استخدام منصات دفع إلكتروني معترف بها من الدولة.

## الباب الرابع: القيود المرحلية

### الفصل 8:

تُطبق القيود التالية خلال المرحلة الانتقالية:

## تحديد سقف التحويلات:

يُحدد السقف الشهري للتحويلات المالية عبر منصات الدفع الإلكتروني ب خمسة الاف دولار أمريكي أو ما يعادلها من العملات الأجنبية

تُحول جميع الأموال المستلمة بالعملات الأجنبية تلقائيًا إلى الدينار التونسي عند السحب.  
رسوم إضافية:

تُفرض رسوم بنسبة 15% على عمليات السحب عبر المنصات الأجنبية لدعم تطوير البنية التحتية الرقمية المحلية.

تدقيق أمني ومالي:

يتطلب السحب أو التحويل الدولي مبالغ محددة التحقق الإضافي من الهوية وأسباب النشاط.  
حظر أنشطة معينة:

يُحظر استخدام منصات الدفع الإلكتروني لأنشطة غير قانونية أو غير مدرجة ضمن الأنشطة المصرح بها في السجل الوطني.

## الباب الخامس: الإجراءات الإدارية

### الفصل 9:

تلتزم البنوك بتسهيل فتح الحسابات المصرفية المخصصة للمستقلين دون رسوم إضافية.

### الفصل 10:

تُمنح المستقلين شهادات تسجيل قانونية عند الانضمام إلى السجل الوطني، وتكون هذه الشهادات شرطاً للحصول على مزايا القانون.

### الفصل 11:

تُنشئ الدولة هيئة رقابية مختصة لمتابعة عمليات الدفع الإلكتروني وضمان الشفافية.

## الباب السادس: العقوبات

### الفصل 12:

يعاقب بغرامة مالية تتراوح بين 500 و5000 دينار كل من يخالف أحكام هذا القانون، خاصة فيما يتعلق بعدم التصريح بالدخل و تطبيق احكام المجلة الجزائية إضافة للغرامة المالية في مايتعلق بالانشطة الغير قانونية

### الفصل 13:

تضاعف الغرامات في حالة تكرار المخالفات، وقد تصل العقوبات إلى الإيقاف المؤقت عن مزاولة العمل الحر.

## الباب السابع: الأحكام الانتقالية والختامية

### الفصل 14:

تُمنح فترة انتقالية مدتها خمس سنوات على الأقل لتطبيق القيود المذكورة في هذا القانون، يتم خلالها تقييم تأثير الإجراءات والتعديلات ويمكن التمديد فيها بعد التقييم

### الفصل 15:

تُلغى جميع النصوص المخالفة لهذا القانون، ويُعمل به من تاريخ نشره في الرائد الرسمي.

### الفصل 16:

يُكلف رئيس الحكومة والوزراء المعنيون بتنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه.

2026/36

واردات عدد .....
09 جوان 2026
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

## شرح الأسباب

إيماناً بأهمية تعزيز الاقتصاد الرقمي وتمكين الشباب التونسي من الانخراط في الاقتصاد العالمي، وسعيًا لضمان تنظيم العمل الحر (الفريلانس) بطريقة قانونية وأمنة، يهدف هذا القانون إلى إنشاء إطار شامل يُعزز العمل الحر ووسائل الدفع الإلكتروني مع توفير حماية اقتصادية واجتماعية للمستقلين، وتحديد إجراءات مرحلية لتحقيق التوازن بين الانفتاح الاقتصادي والرقابة المالية.

ويمكن تبويب أسباب تقديم هذا المقترح الى أسباب اقتصادية وأخرى قانونية يساهم هذا القانون في ادماج جزء من الاقتصاد الموازي ويمكن من استقطاب العملة الصعبة. اذ ان الالاف من الشباب التونسي يشتغلون عبر الانترنت مع شركات اجنبية في البرمجة والتصميم والترجمة وصناعة المحتوى والاستشارات وغيرها لكن جزء هام من هذه الأموال لا يدخل عبر القنوات الرسمية بسبب تعقيدات الصرف ووسائل الدفع فتتنظيم القطاع يمكن من تسهيل دخول العملة الأجنبية عبر القنوات القنوات القانونية ودعم احتياطي النقد ودعم ميزان الخدمات بالإضافة الى تشجيع الاقتصاد الرقمي الذي يمثل المستقبل كما يمكن هذا المقترح من تجاوز الفراغ التشريعي وتقنين وسائل الدفع الالكترونية

2026/36

2026/36

واردات عدد.....
09 جوان 2026
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

مقترح قانون لتنظيم العمل الحر ووسائل الدفع الإلكتروني في  
تونس



الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب

العدد	الإسم واللقب	الإمضاء
1	رشدي الرويسي	
2	بللحة الهمامي	
3	بجني حكيم	
4	محمد الهادي الصلح	
5	الشرقي جريدي	
6	عبد السلام وصيات	
7	محمد الماحدي	
8	ملك أمية الرعي	
9	منير الكعوني	
10	روزن القنبري	
11	عزيز العزيب واصلح	

2026/36

2026/36

باردوفي، 08 جوان 2026

## تصريح

بتبني مقترح قانون يتعلق بتنظيم العمل الحر ووسائل الدفع الإلكتروني في

تونس

إني الممضي (ة) أسفله  عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم العمل الحر ووسائل الدفع الإلكتروني في تونس	عنوان مقترح القانون
16 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2026/36

2026/36

باردو في 08 جوان 2026

## تصريح

بتبني مقترح قانون يتعلق بتنظيم العمل الحر ووسائل الدفع الإلكتروني في

تونس  
إني الممضي (ة) أسفله .....  
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم العمل الحر ووسائل الدفع الإلكتروني في تونس	عنوان مقترح القانون
16 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2026736

باردو في، 08 جوان 2026

## تصريح

بتبني مقترح قانون يتعلق بتنظيم العمل الحر ووسائل الدفع الإلكتروني في

تونس

إني الممضي (ة) أسفله ..... باجي كركر .....  
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم العمل الحر ووسائل الدفع الإلكتروني في تونس	عنوان مقترح القانون
16 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في، 08 جوان 2026

2026/36

## تصريح

بتبني مقترح قانون يتعلق بتنظيم العمل الحر ووسائل الدفع الإلكتروني في

تونس

إني الممضي (ة) أسفله ..... محمد المساري العلاني .....

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم العمل الحر ووسائل الدفع الإلكتروني في تونس	عنوان مقترح القانون
16 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2026/36

الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب

باردوفي، 08 جوان 2026

## تصريح

بتبني مقترح قانون يتعلق بتنظيم العمل الحر ووسائل الدفع الإلكتروني في

تونس

إني الممضي (ة) أسفله ..... السوري حبرية .....  
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم العمل الحر ووسائل الدفع الإلكتروني في تونس	عنوان مقترح القانون
16 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في، 08 جوان 2026

## تصريح

بتبني مقترح قانون يتعلق بتنظيم العمل الحر ووسائل الدفع الإلكتروني في

تونس

إني الممضي (ة) أسفله ..... عبد السلام المدحمانسي .....  
عضو مجلس نواب الشعب،وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من  
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم العمل الحر ووسائل الدفع الإلكتروني في تونس	عنوان مقترح القانون
16 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في  
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في، 08 جوان 2026

2026/36

## تصريح

بتبني مقترح قانون يتعلق بتنظيم العمل الحر ووسائل الدفع الإلكتروني في

تونس

.....  
إني الممضي (ة) أسفله .....  
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم العمل الحر ووسائل الدفع الإلكتروني في تونس	عنوان مقترح القانون
16 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2026736

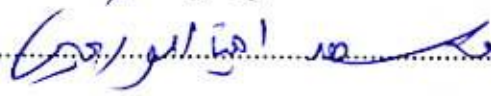
الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب

باردو في، 08 جوان 2026

## تصريح

بتبني مقترح قانون يتعلق بتنظيم العمل الحر ووسائل الدفع الإلكتروني في

تونس

إني الممضي (ة) أسفله .....  .....  
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم العمل الحر ووسائل الدفع الإلكتروني في تونس	عنوان مقترح القانون
16 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء  


2026/36

باردو في، 08 جوان 2026

## تصريح

بتبني مقترح قانون يتعلق بتنظيم العمل الحرووسائل الدفع الإلكتروني في

تونس

إني الممضي (ة) أسفله ..... مهدى الكسور .....

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم العمل الحرووسائل الدفع الإلكتروني في تونس	عنوان مقترح القانون
16 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء  


2026/36

باردو في، 08 جوان 2026

## تصريح

بتبني مقترح قانون يتعلق بتنظيم العمل الحر ووسائل الدفع الإلكتروني في

تونس

إني الممضي (ة) أسفله ..... روميس العنبري  
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم العمل الحر ووسائل الدفع الإلكتروني في تونس	عنوان مقترح القانون
16 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

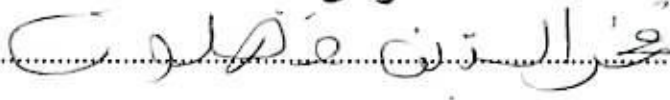
2026/36

باردو في، 08 جوان 2026

## تصريح

بتبني مقترح قانون يتعلق بتنظيم العمل الحر ووسائل الدفع الإلكتروني في

تونس

إني الممضي (ة) أسفله .....  عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم العمل الحر ووسائل الدفع الإلكتروني في تونس	عنوان مقترح القانون
16 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

